Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X المجلد 10،العدد02(2022)، صص 290- 309

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية–

سليمة بن زكة [1]، عزالدين شرون [2]

[1]جامعة 20 أوت 1955، مخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال – سكيكدة (الجزائر)، s.benzekka@univ-skikda.dz

[2]جامعة 20 أوت 1955، مخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال – سكيكدة (الجزائر)، a.cherroune@univ-skikda.dz

The reality of Islamic banking in Algeria –Evaluative analytical study-

Salima benzekka [1], Azzeddine cherroune [2]

University of skikda (Algeria) [1.2]

تاريخ الاستلام:26 /2022/04؛**تاريخ القبول**: 2022/12/12 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/12/30

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة تطور ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعرض الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عملها، مع الإشارة إلى أهم مؤشراتها، وكذا تحديد التحديات التي تحد من تطوير نشاطها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحا محدودا، ومع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية بناءا على النظام 20-02، يتوقع نمو نشاط الصيرفة الإسلامية في السنوات القليلة القادمة، لكن هذا يتطلب إصدار وتعديل بعض القوانين التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاح: الصيرفة الإسلامية؛ النوافذ الإسلامية؛ تمويل إسلامي؛ النظام 20-02.

تصنيف JEL: G21؛ O16.

Abstract :

This study aims to highlight the reality of Islamic banking in Algeria by learning about the development of Islamic banking practice in Algeria, presenting the legislative and regulatory framework governing its work, noting its main indicators, and identifying the challenges that limit the development of its activity. The study found that Islamic banking in Algeria knows limited success. With the opening of Islamic windows at the level of public banks based on the 20-02 system, Islamic banking activity is expected to grow in the next few years, but this requires the issuance and amendment of some laws governing the operation of Islamic banking in Algeria.

Keywords: Islamic banking; Islamic windows; Islamic finance; System 20-02.

Jel Classification Codes :G21 ; O16.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

سليمة بن زكة، عزالدين شرون (2022)، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية–**، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد10 (العدد02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة–، ص ص 290 –309

المؤلف المرسل: **سليمة بن زكة** ، الإيميل:s.benzekka@univ-skikda.dz

1.مقدمة.

شهدت الصيرفة الإسلامية نمو كبيرا في النظام المالي العالمي خاصة في السنوات الأخيرة، رغم العديد من التحديات والعقبات التي تواجهها، وما زاد من نموها وتطورها هو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث بينت هذه الأزمة قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة الأزمات، مما دفع بالكثير من دول العالم لدخول عالم الصيرفة الإسلامية، فمنها من لجأت إلى إنشاء مصارف إسلامية، ومنها من قامت بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، ومنها من قامت بإنشاء فروع إسلامية مخصصة حكرا لتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى غرار العديد من دول العالم عملت الجزائر على تفعيل الصيرفة الإسلامية، بناءا على مجموعة من الإصلاحات كان أولها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لفتح بنوك في الجزائر، والذي تمخض عنه إنشاء بنكين إسلاميين، بنك البركة في سنة 1991 ومصرف السلام في سنة 2008.

وكخطوة أخرى لتعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس2021، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي سمح للبنوك العمومية في الجزائر بفتح النوافذ الإسلامية على مستواها، وهذا لتفعيل وتعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1.1.إشكالية الدراسة: وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

2.1. الأسئلة الفرعية: وعلى ضوء الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى توسيع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية من خلال فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بناءا على النظام 20-02؟
- هل البيئة القانونية والتشريعية ملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في الجزائر في جذب الودائع للنظام المصرفي وتمويل الاقتصاد الوطني؟

3.1. فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

– الفرضية الأولى: انخفاض أسعار النفط وارتفاع الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي الجزائري يعتبران الدافع الرئيسي نحو قرار الحكومة بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية؛

– الفرضية الثانية: الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتمتع بإطار تشريعي وتنظيمي قوي وواضح ومدعم لعملها من طرف بنك الجزائر؛

– الفرضية الثالثة: تساهم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدرجة كبيرة في جذب الودائع للنظام المصرفي وتمويل الاقتصاد الوطني.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن موضوع الصيرفة الإسلامية من المواضيع المهمة في الوقت المعاصر والتي يراهن عليها الكثير من الخبراء المصرفيين، من أجل توسيع نطاق استخدامها على مستوى القطاع المصرفي والمالي، نظرا لما توفره هذه الصناعة من بدائل تمويلية للاقتصاد العالمي، فضلا عن مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى المحلي ومن ثم على المستوى الدولي، مما جعل السلطات العليا في الجزائر تولي أهمية كبيرة لتفعيل الصيرفة الإسلامية. خاصة مع تدهور النشاط الاقتصادي في البلد من جراء انتشار فيروس كورونا وهذا من أجل توفير مصادر تمويلية للاقتصاد الوطني.

5.1.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وكذا معرفة أهم دوافع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل البيئة التشريعية والقانونية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

6.1. منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع تطور نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛ بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي وذلك للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكذا لتحليل وعرض المعطيات والنتائج المتعلقة بموضوع الدراسة.

2.الإطار النظري للصيرفة الإسلامية:

لقد أصبحت الصيرفة الإسلامية تحتل مكانة هامة في الاقتصاد المصرفي العالمي، خاصة في ظل التغيرات الدولية المعاصرة.

1.2. تعريف الصيرفة الإسلامية: الصيرفة: أصلها من الصرف، أي صرف العملات، ومنها الصيرفي أو الصرّاف، وهو يبدل نقدا بنقد، وربما تكون هي الأصل في تسمية المصرف بهذا الاسم، لكن أعمال المصرف صارت أوسع من مجرد الصرف أو الصيرفة (موساوي، 2018، صفحة 194).

ويقصد بالصيرفة الإسلامية على أنها " آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا وعطاءا" (بن عزة و يلدغم، 2018، صفحة 78).

كما تعرف أيضا على أنها: نظام مصرفي يستمد أحكامه من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، إذ أن عمليات استقطاب الأموال وتوظيفها تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركات(تلخوخ، 2021، صفحة 59).

مما سبق نجد أن التعريفان السابقان كلاهما ينصبان في فكرة واحدة وهي أن تكون جميع المعاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.2.خصائص الصيرفة الإسلامية: تتمثل أهم خصائص الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية: (إمام و كبودار، 2010، صفحة 1)

– تحريم الفوائد (الربا): وهو الاختلاف الرئيسي بين الصيرفة الإسلامية والمصارف التقليدية، فالإسلام يحرم الربا على أساس أن الفائدة هي أحد أشكال الاستغلال الذي يتعارض مع فكرة العدالة، ويعني ذلك تحديد عائد موجب على قرض كمكافأة لقاء استخدام أموال شخص ما أمر غير مباح؛

– تحريم ألعاب الحظ (المسير) والفرصة (الغرر): فتحظر الصيرفة الإسلامية المضاربة، أي زيادة الثروة بالحظ بذلا من الجهد الإنتاجي. ويشير الميسر إلى الشك الذي يمكن تجنبه مثل المقامرة في نادي القمار، أحد أمثلة الغرر هو الإقدام على المغامرة في مشروع تجاري بدون توفر معلومات كافية؛

– حظر الأنشطة المحرمة (الحرام): فيجوز أن تمول الصيرفة الإسلامية الأنشطة المباحة الحلال فقط، وليس من المفترض أن تقرض شركات أو أفراد منخرطين في أنشطة تعد ضارة بالمجتمع (القمار على سبيل المثال)، أو تحضرها الشريعة الإسلامية على سبيل المثال (تمويل بناء مصنع لعمل مشروبات كحولية)؛

– دفع جزء من أرباح البنك لمنفعة المجتمع (الزكاة): يؤمن المسلمون بالعدالة والمساواة في الفرص وليس في النتيجة، وأحد الطرق لتنفيذ ذلك هو إعادة توزيع الدخل لتوفير حد أدنى من مستوى المعيشية للفقراء، والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس، وعندما لا تتولى الدولة جمع الزكاة فإن المصارف الإسلامية تمنحها مباشرة للمؤسسات الدينية الإسلامية.

3.2. صيغ التمويل الإسلامي: يبنى التمويل الإسلامي على نوعين من الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي كما يلي:

أ. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: تقوم هذه الصيغ على الاشتراك في اقتسام الأرباح والخسارة، وهي كما يلي:

– التمويل بالمضاربة: وهي "عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل، حيث يقوم على دفع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال إلى الطرف الثاني ليتاجر به ويسمى المضارب، على أن يكون الربح مشتركا بينهما بنسب متفق عليها عند العقد، وإذا تحققت الخسارة يتحملها صاحب المال ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المضارب، كما أن هذا الأخير لا يحصل على مقابل لجهده في حالة الخسارة وذلك ضمانا لتحيق المساواة بينه وبين صاحب المال فهما يخسران معا أو يربحان معا" (سمردا و

بشنودة، 2014، صفحة 260). إذن فالمضاربة هي عقد بين طرفين في استثمار مشروع معين مباح شرعا، يقدم أحدها المال والآخر الجهد، على أن يتم اقتسام الربح بينهما حسب ما تم الاتفاق فيه في العقد، وفي حال حدوث الخسارة فيتحملها رب المال لوحده.

– **التمويل بالمشاركة:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فتكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق المصرف الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها (سليمان و بوشرمة، 2010، صفحة 309).

– **التمويل بالمزارعة:** تعتبر المزارعة شركة بين طرفين أو أكثر، يكون لدى أصحابها أرض ولا يستطيع زراعتها، حيث يقدم الأخر العمل والجهد والخبرة والقدرة في زراعتها، فصاحب الأرض يساهم برأس المال الذي يمثله الأرض والمزارع يساهم بعمله وخبرته في القيام بما تتطلبه عملية الإنتاج الزراعي من جهد ومتابعة مستمرة وإشراف، ويتم توزيع الناتج من عملية المزارعة هذه بين طرفي العقد(صاحب الأرض والعامل عليها وهو المزارع) (حسن خلف، 2006، صفحة 364). إذن فالمزارعة هي اتفاق بين صاحب الأرض وطرف آخر حيث يقوم هذا الأخير بزراعتها على أن يتم اقتسام المحصول وفق ما تم الاتفاق عليه في العقد.

– **المغارسة:** تعرف بأنها" دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق" (ملاك و زايد، 2021، صفحة 108).

– **المساقاة:** وتعني" الاتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مشروعات الطرف الآخر في الاتفاق وبالذات الأشجار في البساتين (النخيل أو الفواكه أو غيرها)، وقسمة الحاصل بينهما حسب الاتفاق بينهما، أي أن يتولى مهمة السقي يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد (حسن خلف، 2006، الصفحات 370-371).

ب. صيغ التمويل القائمة على المديونية: تعتبر هذه الصيغ من أهم الصيغ التي ينتجها التمويل الإسلامي، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

– **الاستصناع:** يقصد بعقد الاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشائه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز (العزعزي، 2012، صفحة 30). إذن يمكن القول أن الاستصناع هو لجوء عميل للمصرف الإسلامي بغرض صناعة شيء هذا الشيء غير جاهز للبيع وإنما يصنع حسب طلب العميل بمبلغ معين وبمواصفات محددة في وقت محدد.

– **التمويل بالمرابحة:** وهي من أكثر الصيغ استخداما، حيث يقوم المصرف بشراء بضاعة أو تجهيزات معينة لحساب العميل بطلب منه بعد تحديد أوصافها، ويعيد بيعها له مع هامش ربح معلوم متفق عليه عند إبرام العقد (بن علية و قرش، صفحة 266). فالمرابحة هي شراء المصرف الإسلامي سلعة بناءا على طلب العميل، ثم يقوم ببيعها لهذا الأخير مقابل ربح معلوم يتفق عليه الطرفين.

– **التمويل التأجيري:** ومعناه" أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات أو أدوات) لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر، مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة بعقد مستقل" (سليمان و بوشرمة، 2010، صفحة 309).

– **التمويل بالسّلم:** ويعبر" عن عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع آجل بعاجل وهو عكس البيع بثمن مؤجل" (مقاويب، 2015، صفحة 10). إذن فالسّلم هو عقد اتفاق بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر(البائع)، حيث يقوم المصرف بشراء سلعة ودفع ثمنها نقدا، مع تأجيل استلام السلعة إلى تاريخ لاحق.

– **التمويل بالقرض الحسن:** وهو" عقد بين طرفين أحداهما المقرض (المصرف الإسلامي) والثاني المقترض، يشبه القروض العادية ماعدا في كونه دون فوائد ربوية، حيث أضيف له مصطلح " حسن" للتفريق بينه وبين القرض الربوي بفائدة (بن علية و قرش، صفحة 266). إذن

يمكن القول أن القرض الحسن هو تقديم المصرف مبلغ معين لعميل مع التعهد من قبل هذا الأخير برد المبلغ في الوقت المحدد دون دفع فوائد، وغالبا ما نجد المصارف الإسلامية تحجب عن تقديم هذا النوع من التمويل، لأن القرض الحسن يعتبر تعطيلا لأموال المصرف، كون هذا القرض ليس له عائد.

3.واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد بدأت تجربة الجزائر مع الصيرفة الإسلامية فعليا في عام 1991، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري حيث تم تأسيس بنك البركة ومصرف السلام، لتتوسع بعد ذلك إلى فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية الخاصة والعمومية.

1.3. فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: تعود فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1928م، حين دعا الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان" رجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة ب " حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة " وادي مزاب" يوم 11 محرم 1347هـ الموافق ل 29 يونيو 1928 (بن حدو، 2019، الصفحات 87-88)، ولقد لقيت هذه الدعوة صدى واستجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر القاطنين بعاصمة الجزائر، فقدموا ملفا كاملا لإنشاء مصرف إسلامي وأطلق عليه اسم " البنك الإسلامي الجزائري"، وهو ما يؤكد أن الجهة المخولة لها بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات القرض لم تعارض هذه الفكرة في بداية الأمر وأنها طلبت منهم تكوين الملف كاملا ، لكن في النهاية الاحتلال الفرنسي رفض هذه الفكرة خصوصا وفي تلك الفترة كان المستعمر يستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر (بلعباس، 2013، الصفحات 20-21). إذن يمكن القول أن "الشيخ إبراهيم أبو اليقظان" كان أول من نادى بفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعن إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع في تلك الفترة والسبب لا يعود لاعتبارات قانونية أو مالية وإنما لدواعي سياسية من قبل المستعمر الفرنسي.

2.3. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر: بعد تأسيس قانون النقد والقرض في سنة 1990 والذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، تم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر في سنة 1991 ويتعلق الأمر ببنك البركة، وبعد سنوات طويلة تم إنشاء مصرف ثاني وهو" مصرف السلام" والذي بدأ عمله في سنة 2008، وبعد صدور النظام 20-02 توسع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وذلك من خلال فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية.

أ. **فكرة إنشاء بنك البركة في الجزائر:** تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 من خلال محادثات أجراها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي بقيمة 30 مليون دولار، خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي يسمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر لتتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 1مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991، وباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر1991(فرج الله و حمادي ، 2019، صفحة 33).

ب.مصرف السلام الجزائر: بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي "مصرف السلام الجزائر" كثمرة التعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 20 أكتوبر 2008، تستهدف تقديم خدمات مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (الجوزي و حدو، 2016، صفحة 83).

3.3. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة: قامت العديد من البنوك التقليدية الخاصة في الجزائر بتقديم بعض الخدمات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تقديمها للخدمات المالية التقليدية، وتتمثل أهم هذه البنوك فيما يلي:

أ- بنك الخليج: بنك الخليج (AGB) هو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري في عام 2004، وهو تابع لمجموعة بنك البركان بالكويت، يهدف البنك إلى تلبية حاجات عملائه من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التقليدية (بنك الخليج الجزائري، 2021). وفي إطار سياسته الرامية لتحقيق تنمية محلية واستجابة لطلبات المستهلك الجزائري قام البنك بتقديم بعض المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامي كصيغة المرابحة، وقد بلغت نسبة القروض الممنوحة وفق أحكام الشريعة الإسلامية سنة 2013 حوالي 22% من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك (بن علية و قرش، صفحة 268).

ب- بنك ترست الجزائر: هو مصرف بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص، بدأ نشاطه في أفريل 2003 برأس مال قدر ب 750 مليون دج، ثم ارتفع إلى 13 مليار دج ثم إلى 17 مليار دج في سنة 2012 و2019 على التوالي (Trust Bank, 2021)، ومنذ عدة سنوات أطلق البنك منتجات الصيرفة الإسلامية كالبيع الأجل؛ التمويل بالسلم؛ التوفير التساهمي؛ بالإضافة إلى التمويل بالإجارة مع الوعد بالبيع (أوراغ و فلوسي، 2020، الصفحات 1433-1434).

ج- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر: بنك الإسكان للتجارة والتمويل هو بنك برأس مال قدر ب 10 مليار دج تأسس في سنة 2003، كانت تبلغ حصة البنك 61.2% من رأسماله، ثم ارتفعت عام 2014 ب 85%، يتواجد بهذا البنك 7 فروع موزعة على المستوى الوطني تقدم خدمات مصرفية متنوعة لعملائه،(Housing Bank Algeria, 2021)، كما أطلق البنك أيضا بعض منتجات الصيرفة الإسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية في 2015 مثل: المرابحة، المشاركة، المضاربة، بيع السلم والاستصناع (Housing Bank Algeria, 2021).

د- المؤسسة العربية المصرفية: المؤسسة المصرفية العربية كانت في البداية سوى مكتب تمثيلي لبنك ABC في البحرين والذي تأسس في سنة 1980، ونظرا للاهتمام الكبير لمجمع البنك بالسوق المصرفية الجزائرية، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وبهذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية الجزائر، والتي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، ليكون بذلك أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر(BankABC, 2021)، بعد حصوله على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، افتتح بنك ABC الجزائر أول شباك " البراق " يوم 2021/2/15 لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالة " بئر مراد رايس "، تتميز هذه النافذة بإطار تنظيمي محكم يفصل بين نشاط النافذة ونشاط البنك التقليدي، كما تم تشكيل هيئة للرقابة الشرعية يتمثل دورها في التوجيه، الرقابة والإشراف على عمليات الصيرفة الإسلامية التي تتم على مستوى هذه النافذة (BankABC, 2021).

4.3. فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 23 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يسمح للبنوك العمومية بفتح النوافذ الإسلامية، قام بنك الجزائر بمنح الترخيص للبنوك العمومية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد موافقة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على هذه المنتجات وكذلك بعد استفاء جميع الشروط اللازمة لذلك.

أ. دوافع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر: تتمثل أهم هذه الدوافع فيما يلي: (العرابي و طروبيا، 2020، الصفحات 255-265)؛ (موساوي، 2018، الصفحات 214-215)؛ (بن ابراهيم، 2020، صفحة 34)

– الأزمة النفطية لسنة 2014، وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وتراجع مداخيله، فكما هو معلوم فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي والإيرادات النفطية تشكل أكثر من 90% من إجمالي إيراداته، ضف إلى ذلك تدهور النشاط الاقتصادي في البلد من جراء انتشار فيروس كورونا منذ مطلع عام 2020، ففي ظل هذه الظروف الحرجة لجأت الجزائر إلى توسيع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية كحل أمثل لتعبئة المدخرات والاستفادة مما توفره الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات متنوعة لدعم التنمية الاقتصادية في البلد؛

– ضعف حجم السوق المصرفية الإسلامية في الجزائر حيث لا تتعدى 3% من إجمالي المعاملات المالية التقليدية، وهذا راجع إلى قلة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر فهي تقتصر على بنكين إسلاميين فقط (بنك البركة، مصرف السلام)؛

– الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي زيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الاستثمار عليها بالمقارنة مع معدلات العائد المفروضة على التمويل التقليدي المعتمد أساسا على الإقراض بفائدة؛

– تلبية رغبات فئات المجتمع الجزائري الذين يفضلون توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية لدواعي دينية؛

– تزايد الضغوطات من قبل جهات مختلفة بضرورة الاستفادة مما توفرها الصرفية الإسلامية، وبالتالي تلبية رغبات العملاء الذين لا يحبذون التعامل بالمعاملات المالية الربوية؛

– ارتفاع الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي حيث قدرت بحوالي 40 مليار دولار، بسبب عدم تعامل الأفراد ورجال الأعمال مع البنوك التقليدية لدواعي عقائدية؛

– آثار الأزمة المالية التي تعاني منها جراء انخفاض أسعار البترول وتآكل الاحتياطات الأجنبية وتأثيرها على ميزانية الدولة، وبالتالي اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية كحل يساهم في التخفيف من وطأتها عوض اللجوء إلى الاستدانة الخارجية؛

– محاولة الدخول للسوق المصرفية الإسلامية وخلق نوع من المنافسة لبنك البركة الجزائري وبنك السلام.

ب. شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر: حدد بنك الجزائر في النظام 20-02 مجموعة من الشروط التي يجب على البنوك العمومية في الجزائر أن تتقيد بها حتى تتمكن من تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وتتمثل أهم هذه الشروط فيما يلي: (النظام 20-02، 2020، الصفحات 9-10)

– الحصول على شهادة المصادقة على منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

– الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية: ويحتوي ملف طلب الترخيص على الوثائق التالية:

- ✓ شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- ✓ بطاقة وصفية للمنتوج، وهذا لتأكد من مدى مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية؛
- ✓ تبيان الإجراءات التي يتخذها البنك لضمان الفصل بين العمليات الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية وباقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

– ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية داخل البنك، تتكون هذه الهيئة على الأقل من ثلاث أعضاء، يتمثل دورها في التوجيه والرقابة والإشراف على منتجات الصيرفة الإسلامية.

ج. النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام 20-02 منح بنك الجزائر التراخيص لجميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

– البنك الوطني الجزائري (BNA): بعد حصول البنك على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بادر البنك الوطني الجزائري في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامي رسما يوم 4 أوت 2021، ليكون بذلك أول بنك عمومي في الجزائر يتبنى هذا النوع من المعاملات المالية الإسلامية (البنك الوطني الجزائري، 2021). ويقدم البنك تسع (9) منتجات للصيرفة الإسلامية موجه لتمويل الأفراد، المؤسسات والمهنيين، وتتمثل فيما يلي: (البنك الوطني الجزائري، 2021)

– حساب التوفير الإسلامي للشباب

- الإجارة المنتهية بالتمليك
- حساب التوفير الإسلامي
- الحساب الجاري الإسلامي
- حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد
- المرابحة(المرابحة لاقتناء السيارات، المرابحة للعقارية، المرابحة لاقتناء تجهيزات)
- حساب ودائع تحت الطلب.

في 16 سبتمبر 2021 قام البنك الوطني بتحويل وكالة " حسين داي" رقم "635 " إلى وكالة مخصصة حصريّا لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، بعد أن كانت هذه الوكالة تحتوي على نافذة إسلامية (البنك الوطني الجزائري، 2021). وهذا ما يؤكد سعي البنك الوطني لتوسيع تبني وتطوير معاملات الصيرفة الإسلامية. وعلى هامش تحويل هذه الوكالة أطلق البنك الوطني العمومي منتج جديد خاص بالسكن وقد أطلق عليه اسم " الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك"(البنك الوطني الجزائري، 2021).

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)**: بتاريخ 29 سبتمبر 2020 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2021)، وفي 16 مارس 2021 شرع البنك رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (وزارة المالية، 2021). ويقوم البنك بتقديم مجموعة من المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مصنفة إلى صنفين، وهي كما يلي: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2021)

- ✓ **الصنف الأول** خاصة بالحسابات ويشمل ما يلي: حساب توفير أشبال إسلامي؛ حساب جاري إسلامي؛ حساب الشيك إسلامي؛ حساب ادخار إسلامي استثماري؛ حساب توفير إسلامي.
- ✓ **أما الصنف الثاني** فيشمل مجموعة من المنتجات لصيغة المرابحة وتتمثل في: المرابحة لوسائل النقل؛ المرابحة للصفقات العمومية؛ المرابحة للأشغال؛ المرابحة للصادرات؛ المرابحة للمواد الأولية؛ المرابحة للإنتاج الفلاحي؛ المرابحة غلتي؛ مرابحة العتاد المهني.

- **القرض الشعبي الجزائري (CPA)**: في 25 أكتوبر 2020 شرع البنك الشعبي الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته 174" بوادي حيدرة " بالجزائر العاصمة، بعد أن تم المصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وكذا حصوله على المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر(وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)، تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى القرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد، المؤسسات والشركات، وهي كالتالي: (القرض الشعبي الجزائري، 2021)

- الحساب الجاري الإسلامي
- حساب الصك الإسلامي
- حساب التوفير الإسلامي؛
- المرابحة عقار؛
- المرابحة سيارة؛
- المرابحة تجهيز.

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): بعد أن تحصل البنك الوطني للتوفير والاحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية في سبتمبر 2020، انطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في

نوفمبر 2020 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020). ويقوم البنك بتوفير ثلاث منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أصل ثمانية (8) منتجات قام بنك الجزائر بترخيص تسويقها ضمن النظام 02/20، وتتمثل فيما يلي:(CNEP Banque, 2021)

- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب الشيك الإسلامي؛
- إجارة تمليكية.

كما قام البنك بفتح أول وكالة بنكية عمومية في الجزائر في 1 ديسمبر 2020، مخصصة حصريّا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية (وزارة المالية، 2020).

– بنك الجزائر الخارجي(BEA): أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم 30 ديسمبر 2021 على مستوى فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة بالتوازي مع فتح نافذتين إسلاميتين على مستوى فروعه في كل من فرع "عين الدفلة " وفرع "العلمة" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويقدم بنك الجزائر الخارجي (BEA) سبع (07) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرابحة السيارات؛ المرابحة العقارية؛ مرابحة السلع الاستهلاكية؛ حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ALGERIE PRESSE SERVICE, 2021). ليكون بذلك خامس بنك عمومي يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بعد كل من البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

– بنك التنمية المحلية (BDL): بعد حصول البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أطلق البنك أول نافذة إسلامية يوم 10 جانفي 2022 تحت اسم "البديل" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية(وكالة الأنباء الجزائرية، 2022). وبهذا تكون جميع البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت عالم الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذها الإسلامية، وهو ما يؤكد سعي الحكومة نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ويقدم البنك تسعة منتجات (9) متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجه للمؤسسات، المهنيين والخواص، وتتمثل فيما يلي:(بنك التنمية المحلية، 2022)

– مرابحة استغلال؛ مرابحة استثمار؛ مرابحة استهلاكية (مرابحة سيارة)؛ الحساب الجاري؛ حساب الودائع للاستثمار؛ المضاربة؛ إجارة منتهية بالتمليك؛ حساب الصك؛ حساب الادخار.

4. الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمثل القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

1.4. قانون النقد والقرض 90–10: رغم أن هذا القانون لا يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل وفق هذا القانون، وتتمثل أهم تعديلات هذا القانون، فيما يلي:(سليمان و حديدي ، 2015، صفحة 15)

– الأمر رقم 01–10: أول تعديل لقانون النقد والقرض كان في 27 فيفري 2001 تحت الأمر رقم 01-10، حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، بالإضافة إلى الفصل بين مجلس بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

– الأمر رقم 10–04:جاء هذا الأمر المؤرخ في 26 أوت 2010 لتعديل وتثمين الأمر رقم 03-11.

– الأمر 03–11: جاء هذا الأمر المؤرخ في 26 أوت 2003، بعد الفضائح المتعلقة ببنك خليفة والبنك الصناعي والتجاري، حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون النقد والقرض 90-10، ولكنه يلغيه ويحل محله، ويشدد على ضرورة تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها وفرض العقوبات للمخالفين لهذه القوانين من طرف المسؤولين.

2.4. النظام 18–02: يعتبر النظام 18-02 أول تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي أصدر يوم 4 نوفمبر 2018، يتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يتكون هذا النظام من

(12) مادة، وأهم ما جاء في هذا التنظيم هو تقديم تعريف للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، حيث عرفها على أنها" كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال، وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، كما قام هذا التنظيم بعد منتجات الصيرفة التشاركية على النحو التالية: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ الاستصناع؛ السلم؛ الودائع في حسابات الاستثمار (النظام 18-02، صفحة 4). لكن هذا النظام بقي حبرا على ورق وألغي مباشرة بعد صدور النظام 20-02 عام 2020.

3.4. النظام 20-02: في إطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتكون هذا النظام من 24 مادة، وتتمثل أهم هذه المواد في: (النظام 20-02، الصفحات 7-12)

– المادة 02: قدم تعريف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حيث عرفها على أنها" هياكل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد"، بمعنى أن تكون هذه العمليات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

– المادة 04: حدد منتجات الصيرفة الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديمها لعملائها، وهي كما يلي: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم؛ الاستصناع؛ حساب الودائع؛ الودائع في حسابات الاستثمار. وما يمكن ملاحظته هنا هو أن بنك الجزائر لم يرخص للبنوك والمؤسسات المالية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالمزارعة، المساقاة، المغارسة وغيرها من الأدوات التمويلية الأخرى التي تستخدمها المصارف الإسلامية، والسؤال يبقى مطروح هنا لماذا لم يرخص بنك الجزائر للعمل بهذه الصيغ؟ خاصة وأنه توجد العديد من المصارف الإسلامية في العالم تقدم هذا النوع من التمويلات والتي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

– من المادة 05 إلى المادة 12: : قدم تعريفات لمنتجات الصيرفة الإسلامية، التي تم الإشارة إليها في المادة 04.

– المواد 13-15-15-16: بنك الجزائر يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر، والتي تم توضيحها سابقا.

– المادة 17: في هذه المادة بنك الجزائر قدم تعريف لشباك الصيرفة الإسلامية ويقصد بها" على أنها هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريّا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"، كما يشدد بنك الجزائر على أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

– المادة 23: نجد أن بنك الجزائر قد ألغي النظام السابق رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018.

في الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من الجوانب الإيجابية التي تضمنها هذا التنظيم، إلا أنه يشوبه العديد من النقائص، وبالتالي يجب أن يتدعم هذا التنظيم بتنظيمات أخرى خاصة فيما يتعلق بأساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث ولحد الآن لازالت المصارف الإسلامية في الجزائر تخضع لنفس أساليب الرقابة التي تطبق على البنوك التقليدية دون تمييز، وبالتالي فهو لا يراعي خصوصيتها المتميزة.

5. أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بغرض تحليل تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، نأخذ المؤشرات التالية:

1.5. مؤشر الادخار في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر: من خلال هذا العنصر سنحاول تبيان مدى قدرة البنوك الإسلامية على استقطاب الودائع في المنظومة البنكية الجزائرية.

الجدول1 يوضح مستوى تلقي الودائع في البنوك الإسلامية ونسب توزيعها في النظام المصرفي الجزائري

الوحدة: مليار دج

السنوات / حجم الودائع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك البركة	116.515	125.453	125.768	154.562	170.137	207.891	223.995
مصرف السلام	16.125	19.084	15.409	19.407	29.084	53.717	70.615
إجمالي ودائع البنوك الإسلامية	132.64	144.537	141.177	173.969	199.221	261.062	294.61
إجمالي ودائع البنوك العمومية	6303.1	6742	8000.1	8124.7	7905	8780.6	9419.7
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العمومية(%)	2.10	2.14	1.76	2.14	2.52	2.97	3.12
إجمالي ودائع البنوك الخاصة	934.9	1045.4	1117.4	1076	1175	1451.6	1503
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي البنوك الخاصة(%)	14.18	13.82	12.63	16.16	16.95	17.98	19.60
إجمالي ودائع البنوك العمومية والخاصة	7238	7787.4	9117.5	9200.8	9079.9	10232.2	10922.7
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العمومية والخاصة (%)	0.18	1.85	1.54	1.89	2.19	2.55	2.70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (بنك الجزائر)؛ (مصرف السلام)؛ (بنك البركة).

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع حجم ودائع البنوك الإسلامية طول فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2014، حيث سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2018 بمبلغ قدر ب 294.61 مليار دينار، أي بزيادة بلغت حوالي 12% بالمقارنة مع سنة 2017، ويرجع هذا أساسا إلى توسع نشاط البنوك (بنك البركة ومصرف السلام) بالإضافة إلى زيادة الوعي المالي والمصرفي من قبل المتعاملين بأهمية المنتجات المالية الإسلامية، لكن رغم ذلك تبقى حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في المنظومة المصرفية الجزائرية ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى نسبة 2.70 % في سنة 2018، ويرجع هذا أساسا إلى هيمنت البنوك العمومية على السوق المصرفية حيث تحوز على ما يقارب 80 %من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، أما فيما يخص حصة ودائع البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك الخاصة فقد حققت نتائج معتبرة، حيث من بين 14 بنك أجنبي ينشطون في الجزائر استحوذت البنوك الإسلامية على نسب تراوحت ما بين (12.63% إلى 19.60%) من إجمالي ودائعهم وهي مؤشرات جيدة.

2.5. مؤشر الاقتراض من البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر: سنحاول في هذا العنصر تبيان مدى قدرة البنوك الإسلامية في الجزائر على تمويل الاقتصاد الوطني.

الجدول 2. يوضح حجم التمويل في البنوك الإسلامية ونسب توزيعها في النظام المصرفي الجزائري

الوحدة: مليار دج

السنوات / حجم التمويل	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك البركة	57.891	63.354	80.888	96.453	110.711	139.677	156.460
مصرف السلام	20.695	28.774	23.939	23.130	29.377	45.454	75.339
إجمالي تمويلات البنوك الإسلامية	78.586	92.128	104.827	119.583	140.088	185.131	231.799
إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية	3716.1	4457.5	5712.1	6366.6	6925.3	7704	86636.1
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي قروض البنوك العمومية(%)	2.11	2.06	1.83	1.87	2.02	2.40	2.68
إجمالي قروض البنوك الخاصة	569.5	697	790.8	909	982.5	1173.9	1338
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي قروض البنوك الخاصة(%)	13.80	13.21	13.25	13.1	14.25	15.77	17.32
إجمالي قروض البنوك العمومية والخاصة	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	7907.9	9974
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي قروض البنوك العمومية والخاصة(%)	1.83	1.78	1.61	1.64	1.77	2.34	2.32

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (بنك الجزائر)؛ (بنك البركة)؛ (مصرف السلام).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ارتفاع حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية طول فترة الدراسة حيث سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2018 بمبلغ قدر ب231.799 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة التوسع الجغرافي للبنكيين بالإضافة إلى استحداث صيغ تمويلية جديدة هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات، فضلا عن زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل المتعاملين، ورغم ذلك يبقى حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية ضعيفة جدا، إذ لم تتعدى حصة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني 2.34% في سنة 2017 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا أساسا إلى سيطرت البنوك العمومية على عملية منح القروض حيث تحوز على حوالي 80 % من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد مما يدل على ضعف مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني، أما فيما يخص حصة تمويلات البنوك الإسلامية من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك الخاصة فتعتبر جيدة حيث تراوحت ما بين (13.1% إلى 17.32%).

6. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمثل أهم التحديات التي تقف عائق أمام تطور ونمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

1.6. البيئة التنظيمية: إن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر يخضع لنفس القوانين والنظم والتشريعات التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي دون تمييز، فهي لا تراعي خصوصيتها المتميزة (شودار، 2015، صفحة 353). وبالرغم من صدور النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلا أن هذا النظام يبقى غير كافي لتنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث أهمل هذا النظام بعض الجوانب التنظيمية، خاصة تلك التي تتعلق بأساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك الإسلامية.

2.6. تخلف الأسواق النقدية والأسواق المالية: لا تزال الأسواق النقدية وأسواق رأس المال متخلفة من حيث هياكلها وكفاءتها، كما أن عدد المتدخلين فيها ضعيف جدا ويرجع هذا أساسا إلى تخلف النظام المصرفي الجزائري، وفرضه قوانين تحول إلى عدم دخول البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الأسواق الجزائرية وبورصة الجزائر(سيساني و بن قانة، 2018، صفحة 80).

3.6. علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك: ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف، وتشمل ما يلي: (خطوي و لسلوس، 2020، صفحة 932)

– التبعية وعدم الاستقلال التام: إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، هذا يعني أنها تابعة للبنوك التقليدية، وغير مستقلة عنها.

– اختلاط الأموال: من بين الأمور التي تعرقل عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية للبنوك هي اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى، فغالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدام هذه الفوائض في تعاملاته اليومية الربوية.

ورغم أن بنك الجزائر وفي إطار النظام 20-02 قد شدد بضرورة الاستقلالية الإدارية والمالية بين النوافذ الإسلامية وباقي أنشطة البنك الرئيسي، إلا أنه يبقى من الصعب الفصل بين هذه العمليات، في ظل غموض تلك الآليات التي يجب على البنوك العمومية الأخذ بها لضمان عدم الخلط بين أموال النافذة الإسلامية وباقي أنشطة البنك الرئيسي.

4.6. ضعف البنية التكنولوجية وضعف شبكة الأنترنت: فالبنوك الحديثة سواء كانت تقليدية أو الإسلامية تقوم على تطبيق تكنولوجيا عالية، وهي تكاد ضعيفة في الجزائر، ويرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منها: ضعف تدفق الأنترنت، ضعف التثقيف المالي، عدم تهيئة البيئة التقنية اللازمة، تخلف الجهاز المصرفي (سيساني و بن قانة، 2018، صفحة 81).

5.6. محدودية المنتجات: حصر النظام 20-02 ثمان (8) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تسويقها، في حين تم استثناء صيغ التمويل الإسلامي الأخرى والتي تتعلق بالقطاع الفلاحي كالمزارعة، المساقاة والمغارسة) (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 100).

7.متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ينبغي تحقيق مجموعة من المتطلبات، نذكر أهمها فيما يلي:

1.7. **تقنين العمل المصرفي الإسلامي:** وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات تحكم وتنظم عمل الصيرفة الإسلامية بما يتلاءم مع خصوصيتها المتميزة، وكذا تعديل تلك القوانين التي تقف عائق أمام تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ولعل أهم القوانين التي يمكن مراجعتها نجد ما يلي: قانون النقد والقرض؛ القانون التجاري، قانون الضرائب؛ قانون التأمينات؛ قانون بورصة القيم المنقولة.

2.7. متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبية: نظرا لاختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي عن الإسلامي، يستوجب تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لنجاح العمل المصرفي الإسلامي (العرابي و طروبيا، 2020، صفحة 261).

3.7. استعمال أحدث التكنولوجيا في المصارف الإسلامية: وذلك من خلال توفير تقنيات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما سيساهم في استقطاب متعاملين جدد خاصة الذين لا يحبذون التعامل بالأدوات المالية الربوية لدواعي دينية، فالمصارف الإسلامية مجبرة على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطورة واقتناء أحدث تطبيقاتها من أجل البقاء (سيساني و بن قانة، 2018، صفحة 79). وهذا لا يكون إلا بتكاثف الجهود بين الحكومة الجزائرية والمصارف الإسلامية، فالحكومة مجبرة على توفير البنية التقنية اللازمة لذلك، وهذا حتى يتسنى للمصارف الإسلامية بتبني ابتكارات التكنولوجيا المالية الحديثة.

4.7. متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية: يجب أن يكون هناك اتجاه فعلي نحو تطوير وتفعيل الصيغ الفقهية الشرعية، من خلال الالتزام بمبادئ وأسس المصرفية الإسلامية والالتزام بالفتاوى والمعايير الشرعية، حتى تحافظ على هوية الصناعة من جهة، وتلبية احتياجات السوق من جهة ثانية (العرابي و طروبيا، 2020، صفحة 262).

5.7. التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية: وذلك من خلال:(سليمان و بوشرمة، 2010، صفحة 313)

– إنشاء معاهد متخصصة في العمل ا لمصرفي الإسلامي تقوم بتدريب العاملين في المصارف الإسلامية؛

– قيام البنوك الإسلامية بإنشاء أقسام متخصصة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي؛

– ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الأمثل مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا).

8.تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

رغم طرح فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر تعود إلى العشرينيات القرن الماضي بالضبط في عام 1928، حين دعا الشيخ " أبو اليقظان" إلى تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر، إلا أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لم تظهر فعليا إلا في سنة 1991، أي بعد صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 والذي فتح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي لإنشاء بنوك في الجزائر، هذا القانون (قانون النقد والقرض) ترك المجال مفتوح حوله ولم يحدد نوعية هذه البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية مما شجع الدول العربية بعقد مبادرات لإنشاء بنوك إسلامية في الجزائر، وهذا ما حدث فعلا حين تأسس بنك البركة في سنة 1991 كثمرة تعاون خليجي جزائري، ليكون بذلك أول بنك إسلامي ينشط في الجزائر، وبعد فترة طويلة قاربت 15 سنة تم تأسيس ثاني مصرف إسلامي في الجزائر وهو "مصرف السلام" ليبدأ بمزاولة نشاطه رسميا في عام 2008، وبالتالي حتى الآن يوجد في الجزائر بنكين إسلاميين فقط وأن هذين البنكين كان كثمرة تعاون خليجي جزائري وليس من إنجاز الحكومة لوحدها، فتجربة البنوك الإسلامية في الجزائر تعتبر تجربة حديثة نسبيا إذا ما قورنت مع البنوك الأخرى التي تنشط في الجزائر، إذ يعود تأسيس أول بنك في الجزائر إلى سنة 1966، حين أنشئ البنك الوطني الجزائري، ورغم ذلك تشير أغلب الدراسات التي قام بها الباحثين أن هذين البنكين قد حققا نتائج إيجابية.

أما فيما يخص تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية فكانت مقتصرة فقط على البنوك الأجنبية، حيث شرعت منذ مدة بعض البنوك التقليدية الخاصة بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية كبنك الخليج وبنك ترست.

بعد الأزمة النفطية في سنة 2014 وفي ظل تراجع أسعار النفط وارتفاع الأموال المتداولة خارج الدائرة البنكية، لجأت السلطات العليا في الجزائر إلى توسيع التعامل بالصيرفة الإسلامية لتعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي الجزائري، وبالتالي انفتاح الجزائر على العمل المصرفي الإسلامي كان بغرض تجاري أكثر منه عقائدي، حيث وفي هذا الإطار قامت السلطات النقدية في الجزائر بإصدار التنظيم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا التنظيم أول نظام خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر كخطوة تمهيدية لتفعيلها، لكن هذا النظام بقي حبرا على ورق ولم يتم العمل به إطلاقا وتم إلغائه نظرا للنقائص الذي تضمنها، وهذا ما سرع في صدور النظام 20-02 المؤرخ في 23 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث سمح هذا التنظيم بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية في الجزائر، وفي هذا الشأن بادر البنك الوطني الجزائري بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية رسميا في 4 أوت 2020، وذلك بعد حصوله على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وكذا الترخيص من قبل بنك الجزائر لتسويق هذه المنتجات، ليتم تعميم فتح النوافذ الإسلامية على جميع البنوك العمومية الستة التي تنشط في الجزائر حتى الآن.

إذن فالصيرفة الإسلامية في الجزائر تقتصر على بنكين إسلاميين فقط من أصل 29 بنك ومؤسسة مالية تنشط في الجزائر حتى الآن، بالإضافة إلى فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية وكذا بعض البنوك التقليدية الخاصة، مما يعني أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري ضئيلة جدا، حيث وبناءا على نتائج الجدولين السابقين (الجدول 1 والجدول 2) فإن نسبة مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع للجهاز المصرفي لم تتعدى نسبة 2.70%، وهذا ما يدل على ضعف مستوى تمويل الصيرفة الإسلامية للاقتصاد الوطني حيث لم تتعدى نسبة 2.34%، إلا أنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسب تدريجيا في السنوات القليلة المقبلة خاصة بعد قرار الحكومة بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية، أما فيما يخص تقييم هذه التجربة (فتح النوافذ الإسلامية في

البنوك العمومية) فهو سابق لأوانه، كون أن هذه التجربة حديثة، أما نجاح هذه النوافذ فيتطلب وجود إرادة فعلية من طرف الحكومة والعمل على الإعداد المناسب لها لأن نجاح هذه النوافذ من شأنها أن تساهم في تعزيز الصيرفة الإسلامية على المستوى المحلي ومن ثم على المستوى الدولي.

كما يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري من انهيار أسعار النفط، وتراجع النشاط الاقتصادي في البلد وتدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري من جراء تفشي فيروس كورونا وغيرها من المشاكل التي يعاني منها، فهي تحتاج إلى كل الآليات التي تدعم وتعزز هذه التنمية خاصة في ظل عدم تنوع مصادر التمويل واعتمادها بالدرجة الأولى على مداخيل النفط.

9.الخاتمة

مما سبق يمكن القول أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تجربة محدودة جدا نظرا للتأخر في التأسيس وكذا محدودية نشاطها فهي مقتصرة على بنكين إسلاميين فقط وعدد محدود من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة والعمومية، وكذا بالنظر إلى العراقيل التي تواجهها كون أن البيئة التي تعمل فيها مهيئة للعمل المصرفي التقليدي ولا تراعي بذلك خصوصيتها المتميزة، ومن المتوقع أن تشهد هذه الصناعة نمو ملحوظا في السنوات القليلة القادمة، خاصة بعد توجه الحكومة نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد إصدار النظام 20-02 2021 والذي سمح للبنوك العمومية في الجزائر بفتح النوافذ الإسلامية على مستواها، لكن في مقابل ذلك تواجهها العديد من التحديات التي تحد من انتشارها وتطورها، مما يستدعي البحث عن مجموعة من المتطلبات لتفعيلها.

وعلى ضوء ما سبق، قمنا باختبار صحة فرضيات الدراسة كما يلي:

– **الفرضية الأولى: تراجع أسعار النفط وتراجع مداخيل الجزائر من جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 وكذا ارتفاع الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي يعتبران أهم الدوافع الرئيسية نحو قرار الحكومة بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية؛ وهي فرضية صحيحة**، فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنه وفي ظل تراجع مداخيل الجزائر من جراء انهيار أسعار النفط وارتفاع الأموال المتداولة خارج الدائرة النقدية بحثت الحكومة الجزائرية عن حلول استعجالية تمثلت أساسا في توسيع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية، لتعبئة المدخرات وتنويع مصادر التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع وتفادي اللجوء للاستدانة الخارجية؛

– **الفرضية الثانية: الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتمتع بإطار تشريعي وتنظيمي قوي وواضح ومدعم لعملها من طرف بنك الجزائر؛ وهي فرضية خاطئة**؛ فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن القوانين والتشريعات التي تنظم وتحكم الصيرفة الإسلامية في الجزائر صممت خصيصا لتلاءم البنوك التقليدية، ولا تراعي بذلك خصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية المتميزة، وبالرغم من أن بنك الجزائر قد أصدر النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن هذا النظام يبقى غير كافٍ ويشوبه مجموعة من النقائص.

– **الفرضية الثالثة: تساهم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدرجة كبيرة في جذب الودائع للنظام المصرفي وتمويل الاقتصاد الوطني؛ وهي فرضية خاطئة**؛ حيث تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن نسبة مساهمة الصيرفة الإسلامية في الجزائر في جذب الودائع لم تتعدى2.70%، وهذا ما يدل كذلك على ضعف مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد، حيث لم تتعدى حصة تمويلات الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني 2.34% وهي مؤشرات جد ضعيفة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

– يعتبر النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، خطوة أولية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لكنه يبقى غير كافٍ؛ لذلك ينبغي أن يتعزز هذا التنظيم بتنظيمات أخرى توضح العلاقة الموجودة بين بنك الجزائر والمصارف الإسلامية؛

– حصر النظام 20–02 منتجات الصيرفة الإسلامية في ثمانية (08) منتجات فقط، وهو ما سيحرم البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر من تبني وابتكار أدوات مالية إسلامية أخرى، مما قد يفوت عليها فرصة للنمو؛ بالتالي يجب على السلطات النقدية في الجزائر أن تعيد النظر في هذه المنتجات وأن تعمل على إدماج صيغ التمويل الأخرى خاصة تلك التي تتعلق بالقطاع الفلاحي كالمزارعة، المساقاة والمغارسة لما لها من فوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني؛

– التوجه نحو فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية تعتبر خطوة جد إيجابية لتفعيل العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛ ومن المستحسن العمل على تعميم فتح النوافذ الإسلامية على كامل المنظومة البنكية في الجزائر، وكذا العمل على إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية الوطنية، وهذا لخلق نوع من المنافسة بين جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وبالتالي تحسين كفاءتها؛

– نسبة مساهمة الصيرفة الإسلامية في الجزائر في جذب ودائع النظام المصرفي وتمويل الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا؛ ومع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية سيساهم هذا في تعبئة المدخرات وتنويع مصادر التمويل خارج قطاع المحروقات؛

– تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب إصدار وتعديل بعض القوانين التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل القانون التجاري، نظام التأمينات وغيرها من القوانين التي تقف عائق أمام تطور نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

– التمسنا بعض الجهود من طرف السلطات النقدية في الجزائر في سبيل تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛ لكن تبقى هذه الجهود غير كافية لذلك ينبغي العمل أكثر لتفعيل الصيرفة الإسلامية، ومن أهم الإجراءات التي يجب على السلطات النقدية في الجزائر الأخذ بها نقترح ما يلي:

تدريب العنصر البشري للعاملين بالمصارف الإسلامية، التعاون بين المصارف الإسلامية في مجال العمل المصرفي الإسلامي وتبادل الخبرات فيما بينهم، العمل أيضا على عصرنة ورقمنة النظام البنكي الإسلامي، بالإضافة إلى نشر الوعي المالي المصرفي الإسلامي وذلك من خلال توسيع تدريس التخصصات التي تعنى بالمالية الإسلامية في المعاهد والجامعات وكذا تكثيف تنظيم ملتقيات وندوات من قبل المختصين في هذا المجال.

10.المراجع:

- ALGERIE PRESSE SERVICE. (2021). Consulté le 12 1, 2021, sur Banques: la BEA lance à son premier guichet dédié à la finance islamique: https://www.aps.dz/economie/133546-banques-la-bea-lance-a-son-premier-guichet-dedie-a-la-finance-islamique
- *BankABC*. (2021). Consulté le 12 3, 2021, sur). https://www.bank-abc.com/world/algeria/Ar/Pages/default.aspx
- *CNEP Banque*. (2021). Consulté le 12 6, 2021, sur https://www.cnepbanque.dz
- *Housing Bank Algeria*. (2021). Consulté le 12 3, 2021, sur https://housingbankdz.com/index.php/fr/component/content/article/14-housing-bank-algeria/168-vos-doleances
- Trust Bank. (2021). Consulté le 12 2, 2021, sur https://www.trustbank.dz/
- إبراهيم أوراغ، و مسعود فلوسي. (2020). التمويل الإيجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة ايوفي– عقد التمويل بالإجار لبنك ترست الجزائر أنموذجا–. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7(2)، 1433–1434.
- أحلام فرج الله، و موراد حمادي . (2019). إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(3).
- أحمد شهاب سعيد العزعزي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس لنشر والتوزيع.
- إكرام بن عزة، و فتحي يلدغم. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر–. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(1)، 78.
- البنك الوطني الجزائري. (2021). تاريخ الاسترداد 5 12، 2021، من https://www.bna.dz/ar/

- الغالي بن ابراهيم. (2020). تشخيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية، 18(3)، 34.
- النظام 18-02. (2018). يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. بنك الجزائر.
- النظام 20-02. (2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. بنك الجزائر.
- القرض الشعبي الجزائري. (2021). تاريخ الاسترداد 5 12، 2021، من https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/
- باتريك إمام، و وكانغنى كبودار. (2010). انتشار الصيرفة الإسلامية بنسبة كبيرة من سكنها. مجلة التمويل والتنمية، 1.
- بن عيسى بن علية، و عبد القادر قرش. (بلا تاريخ). الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر مع الإشارة لبنك البركة الجزائري. مجلة دفاتر اقتصادية، 8(2)، 266.
- بنك التنمية المحلية. (2022). تاريخ الاسترداد 10 1، 2022، من https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html
- بنك الخليج الجزائري. (2021). تاريخ الاسترداد 2 12، 2021، من https://www.agb.dz
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (2021). تاريخ الاسترداد 18 12، 2021، من https://badrbanque.dz/ar/
- جميلة الجوزي، و علي حدو. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة – حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري-. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية(7)، 83.
- حمزة شودار. (2015). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية –دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم-. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(15).
- سعيدة تلخوخ. (2021). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة حالة بنك البركة الجزائري-. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 6(1)، 59.
- سلوى ملاك، و رابح زايد. (2021). واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في ظل جائحة كوفيد 19. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 12(1)، 108.
- سليم موساوي. (2018). المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح. مجلة الشريعة والاقتصاد، السابع(الأول)، 194.
- عبد الرزاق بلعباس. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبتكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر أواخر العشرينات القرن الماضي. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 19(2)، 20-21.
- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- فؤاد بن حدو. (2019). دور الشيخ أبو اليقظان –رحمه الله- في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها. مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية(91)، 88.
- مصطفى العرابي، و نذير طروبيا. (2020). توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02. مجلة البشائر الاقتصادية، السادس(2)، 255.
- منصف مقاويب. (2015). مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية "التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي أنموذجا". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 10، 59.

- منير خطوي، و أعمر بن موسى. (2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، 5(2)، 100.
- منير خطوي، و مبارك لسلوس. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر بين التحديات ومتطلبات النجاح. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(2)، 932.
- ميدون سيساني، و إسماعيل بن قانة. (2018). آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5(2)، 80.
- ناصر سليمان، و آدم حديدي . (2015). تأهيل النظام المصرفي في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(2)، 15.
- ناصر سليمان، و عبد الحميد بوشرمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث، 309.
- نوال سمردا، و رفيق بشنودة. (2014). دراسة تأثير المخاطر على صيغ التميل الإسلامي في البنوك الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية، 9(9)، 260.
- وزارة المالية. (2020). تاريخ الاسترداد 5 12، 2021، من https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ال ar/441-2020-12-06-19-14-37
- وزارة المالية. (2021). تاريخ الاسترداد 18 12، 2021، من وزير المالية يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بوكالة بدر: www.mf.gov.dz
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2020). تاريخ الاسترداد 5 12، 2021، من القرض الشعبي الجزائري: إطلاق تسعة منتجات الصيرفة الإسلامية: https://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2020). تاريخ الاسترداد 6 12، 2021، من كناب بنك: تدشين وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية: https://www.aps.dz/ar/economie/97020-2020-12-01-15-31-15
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2022). تاريخ الاسترداد 11 1، 2022، من بنك التنمية المحلية يدشن أول شباك مخصص للصيرفة الإسلامية: https://www.aps.dz/ar/economie/119651-2022-01-10-16-27-57

ترجمة المراجع:

- Ibrahim Oragh, and Masoud Felossi. (2020). Lease financing in Islamic banking windows in the light of the legal standards of AAOIFI - Lease financing contract for Bank Trust Algeria as a model - Researcher Journal of Academic Studies, 7(2), 1433-1434.
- Ahlam Faraj allah, and Murad Hammadi. (2019). The problem of central bank supervision of Islamic banks under a traditional banking system. Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, 6 (3).
- Ahmed Shehab Saeed Al-Azazy. (2012). Management of Islamic banks. Jordan: house of Al-Nafees for publishing and distribution.
- Ikram bin Azza, and Fathi yldgm. (2018). The status of Islamic banking and its role in activating banking activity - assessing the experience of Algeria -. Journal of Research in Accounting and Financial Sciences, 3 (1), 78.
- National Bank of Algeria. (2021). Retrieved 5 12, 2021, from https://www.bna.dz/ar/
- Al-Ghali bin Ibrahim. (2020). Diagnosing the reality of Algerian conventional banks in simulating Islamic banking products. Journal of Economic Studies, 18 (3), 34.
- Order 18-02. (2018). It includes rules for practicing banking operations related to participatory banking by banks and financial institutions. Bank of Algeria.
- Order 20-02. (2020). The definition of banking operations related to Islamic banking and the rules of its practice by banks and financial institutions. Bank of Algeria.

- The Algerian People's Loan. (2021). Retrieved 5 Dec 12, 2021, from https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

- Patrick Imam, and Kangani Kabodar. (2010). The spread of Islamic banking with a large proportion of its population. Finance and Development Journal, 1.

- Bin Issa Bin Alia, and Abdul Qadir Shark. (No date). Islamic banking as a form of comprehensive banking in private banks in Algeria, with reference to the Algerian Al Baraka Bank. Economic Notebooks, 8(2), 266.

- Local Development Bank. (2022). Retrieved January 10, 2022, from https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html

- Algerian Gulf Bank. (2021). Retrieved 2 Dec 12, 2021, from https://www.agb.dz

- Bank of Agriculture and Rural Development. (2021). Retrieved 18 12, 2021, from https://badrbanque.dz/ar/

- Jamila Al-Jawzi, and Ali Haddou. (2016). A comparative study of risk management in Algeria between Islamic banks and private conventional banks - the case of the Algerian Al Baraka Bank, the Arab Banking Company Bank and the Algerian Gulf Bank -. Algerian Journal of Globalization and Economic Policies (7), 83.

- Hamza Choudhar. (2015). The Islamic financial industry in Algeria between international experiences and local legal obstacles - a survey of the reality and developments of the Islamic financial industry in the world -. Journal of Economic Sciences and Management Sciences (15).

- Saida Talukh. (2021). Activating Islamic banking in Algeria - a case study of the Algerian Al Baraka Bank. Journal of Finance, Investment and Sustainable Development, 6(1), 59.

- Salwa Malak, and Rabeh Zayed. (2021). The reality of applying the Islamic banking system in light of the Covid 19 pandemic. Journal of the Research Unit in Human Resources Development, 12 (1), 108.

- Salim Mousawi. (2018). Islamic banking in Algeria, justifications for transformation and requirements for success. Journal of Sharia and Economics, the seventh (first), 194.

- Abdel Razzak Bel Abbas. (2013). Pages from the History of Islamic Banking: An innovative initiative to establish an Islamic bank in Algeria in the late 1920s. Journal of Islamic Economic Studies, 19(2), 20-21.

- Falih Hassan Khalaf. (2006). Islamic banks. Jordan: The Modern World of Books.

- Fouad Ben Haddou. (2019). The role of Sheikh Abu Al-Yaqzan - may God have mercy on him - in the emergence and development of Islamic banks. International Islamic Economics Journal (91), 88.

- Mustafa Al-Orabi, and we run Trobia. (2020). Localization of Islamic banking in Algerian banks: implementation challenges and requirements for success in the light of Regulation 20-02. Al-Bashaer Economic Journal, VI (2), 255.

- Moncef Magaweb. (2015). The future of Islamic finance in light of the global financial crises "The Malaysian experience in Islamic finance as a model". Journal of Social Sciences and Humanities, 10, 59.

- Munir Khatwi, and Ammar bin Musa. (2021). Islamic windows as a mechanism to activate Islamic banking in Algeria. Journal of Economic Additives, 5 (2), 100.

- Mounir Khatwi, and Mubarak Laslous. (2020). Islamic windows in public banks in Algeria between challenges and requirements for success. Al-Wahat Journal for Research and Studies, 13 (2), 932.

- Midoune Sisani, and Ismail Ben Qana. (2018). Prospects of Islamic banks in the world, with reference to the Algerian experience. Algerian Journal of Economic Development, 5 (2), 80.

- Nasser Suleiman, and Adam Hadidi. (2015). Rehabilitation of the banking system in light of the current global developments, what is the role of the Bank of Algeria? Algerian Journal of Economic Development (2), 15.

- Nasser Suleiman, and Abdul Hamid Bosharmah. (2010). Requirements for the development of Islamic banking in Algeria. Researcher Journal, 309.

- Nawal Smarda, and Rafik Beshenouda. (2014). A study of the impact of risks on Islamic financing formulas in Islamic banks. Journal of Economic Sciences, 9 (9), 260.

- Ministry of Finance. (2020). Retrieved date 5 12, 2021, from https://www.mf.gov.dz/index.php/a r/activites-ar/441-2020-12-06-19-14-37

- Ministry of Finance. (2021). Retrieval date 18 12, 2021, from the Minister of Finance launching Islamic banking services at Badr Agency: www.mf.gov.dz

- APS. (2020). Retrieved 5 12, 2021, from the Algerian Popular Loan: the launch of nine Islamic banking products: https://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03

- APS. (2020). Retrieved 6 12, 2021, from Kanab Bank: Launching an agency dedicated exclusively to Islamic banking: https://www.aps.dz/ar/economie/97020-2020-12-01-15-31-15

- APS. (2022). Retrieval date 11 1, 2022, from the Local Development Bank launching the first window dedicated to Islamic banking: https://www.aps.dz/ar/economie/119651-2022-01-10-16-27-57